طارق فهمى الرئيس التنفيذى فى حواره مع «المال»:

«التوفيق للتأجير التمويلى» تستهدف محفظة سنوية بـ1.5 مليار جنيه

■ الشركة تخطط لمضاعفة صافى الربح إلى 60 مليوناً خلال 4 سنوات

حوار - أحمد على

تسعى شركة التوفيق للتأجير التمويلى لبدء مرحلة جديدة فى مسيرتها التى تمتد منذ 9 سنوات، وذلك عبر التواجد بالبورصة المصرية، حيث تشهد الفترة الراهنة فتح باب الاكتتاب بالطرح العام لـ10% من أسهمها بسعر 5.05 جنيه.

وفى وسط عملية الطرح، حاورت «المال» طارق فهمى، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بالشركة، للكشف عن محاور خطة «التوفيق» فى الفترة المقبلة.

وتستهدف «التوفيق للتأجير التمويلى» مضاعفة صافى أرباحها المحقّقة فى 2015 الماضى، والبالغة 30 مليون جنيه، خلال الـ4 سنوات المقبلة، ليسجل صافى أرباح بـ60 مليون جنيه.

وأعدّت «التوفيق للتأجير التمويلى» خطة عمل لتحقيق ذلك الهدف، حيث تسعى إلى زيادة حجم التمويلات الممنوحة للعملاء من 800 مليون جنيه إلى1.5 مليار جنيه سنويًا.

وتخطط الشركة لتأسيس قطاع جديد خاص لتمويل الأصول لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عقب بيع شركتها التابعة «التوفيق لتمويل الأصول للشركات الصغيرة»، بقيمة 20 مليون جنيه.

فيما تلقّت 3 عروض من شركات استشارات مالية بشأن إعداد دراسة حول إمكانية طرح سندات توريق بقيمة 500 مليون جنيه، حال كانت هناك فرصة لتنفيذ ذلك الأمر.

وطبقًا للقوائم المالية خلال الربع الأول من 2016، حققت «التوفيق للتأجير التمويلى» إيرادات من عقود التأجير التمويلى بلغت 107.976 مليون جنيه، فيما حقّقت إيرادات إجمالية بقيمة 111.885 مليون جنيه.

وحقّقت «التوفيق» صافى ربح قدرُه 18.078 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من 2016، مقارنة بـ6.057 مليون جنيه فى الفترة المناظرة من العام الماضى، بنسبة نمو بلغت 198%.

ويبلغ رأسمال «التوفيق للتأجير التمويلى» المرخص به، نحو 400 مليون جنيه، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع نحو 200 مليون جنيه، موزّعًا على 80 مليون سهم، بقيمة اسمية 2.5 جنيه للسهم الواحد.

وتأتى شركة الملتقى العربى للاستثمارات على رأس مساهمى «التوفيق للتأجير التمويلى» بنسبة 89.9%، ثم بنك البركة- مصر بنسبة 10%، وأخيرًا شركة بيت التوفيق للتنمية القابضة بنسبة 0.005%.

كشف طارق فهمى، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بشركة التوفيق للتأجير التمويلى، أن شركته تعمل خلال الفترة الحالية على زيادة حجم العقود الجديدة والمنفّذة سنويًا لتصل إلى 1.5 مليار جنيه.

وأضاف، فى حواره مع «المال»، أن زيادة حجم التمويلات الممنوحة السنوية ستكون السبيل لتحقيق هدف الشركة الحالى، وهو مضاعفة أرباح الشركة خلال الـ4 سنوات المقبلة.

■ 6 مليارات جنيه قيمة التمويلات التراكمية على مدار 10 أعوام

■ وصول التسهيلات الائتمانية لـ3 مليارات جنيه

وأكد أن شركته تستهدف مضاعفة صافى أرباحها خلال الـ4 سنوات المقبلة ليصل إلى 60 مليون جنيه، بنسبة نمو 25% سنويًا، مقارنة بصافى الأرباح المحقّقة عام 2015، والبالغ 30 مليون جنيه.

وتابع قائلًا: إن هناك متطلبات لتحقيق أهداف الشركة سالفة الذكر، أبرزها وجود إدارة تسويق قوية، بالإضافة إلى الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية وتحديد المخاطر الائتمانية بدقة؛ لتجنُّب حدوث أى حالات تعثر قد تؤثر بالسلب على ربحية الشركة.

وعن حجم محفظة التمويلات أفصح الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بشركة التوفيق، أن المحفظة المتراكمة للتمويلات الممنوحة خلال الـ10 سنوات الماضية، بلغت 6 مليارات جنيه.

وأضاف فهمى أن حجم محفظة عقود التأجير التمويلى القائمة طبقًا للقوائم المالية فى 31/ 3/ 2016، بلغ نحو 1.6 مليار جنيه، موضحًا أن شركته تستهدف تسجيل تمويلات سنوية جديدة تُقدر بـ1.5 مليار جنيه سنويًا.

وأوضح أن شركته تخطط للاستحواذ على أكبر حصة من سوق التأجير التمويلى بمصر خلال الـ4 سنوات المقبلة، فى ظل المنافسة الحالية بسوق التأجير التمويلى، وذلك عقب تعديل قانون التأجير التمويلى.

وذكر أن الأصول المموّلة من المبانى والعقارات تستحوذ على نصيب الأسد من محفظة الشركة، بنسبة 60%، فيما تبلغ نسبة الأصول من الآلات والمعدات نحو 20%، والسيارات التجارية 9%، وسيارات الركوب 11%، وذلك بنهاية الربع الأول من العام الحالى.

وكشف أن حجم التسهيلات البنكية التى حصلت عليها «التوفيق للتأجير التمويلى» خلال الفترة الماضية، بلغ 6.1 مليار جنيه، منوهًا بأن شركته تمتلك السيولة الكافية لتغطية كل طلبات الشركة المالية.

طارق فهمي

وألمح إلى أن شركته لديها اتفاقات تمويلية مع 18 بنكًا بشأن توفير تسهيلات ائتمانية بلغت 3 مليارات جنيه منذ عامين؛ وذلك لتمويل عقود تأجير تمويلى، وتمتلك الشركة حاليًا تسهيلات بنكية كافية لتمويل عقود التأجير التمويلى الجديدة المزمع تنفيذها.

وتوقّع الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بشركة التوفيق للتأجير التمويلى، نجاح طرح 10% من أسهم شركته بالبورصة الرئيسية، عقب قرار الشركة مد الفترة الزمنية أسبوعًا لتنتهى فى جلسة الإثنين الموافق 16 مايو الحالى.

وأرجع فهمى قرار المد، إلى رغبة المساهمين والمؤسسات المهتمة بعملية الاكتتاب، فى الاطلاع بشكل أكبر على القوائم المالية للشركة فى الربع الأول من هذا العام.

وأوضح أن طرح «التوفيق للتأجير التمويلى» جاء بعد وصول الشركة لمستوى جيد من الشفافية وتطبيق نظم الحوكمة، ما دفعها للسعى إلى استغلال البورصة كآلية مهمة من آليات الترويج للشركة أمام أكبر قدر ممكن من العملاء.

وأكد الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بشركة التوفيق للتأجير التمويلى، أن شركته تسير بخطى ثابتة فى سوق التأجير التمويلى، حيث تستحوذ على حصة سوقية جيدة تجعلها تتواجد بقائمة الـ3 الكبار بشكل مستمر.

واستطرد: أن التغيير فى مراكز شركات التأجير التمويلى يحدث بشكل مستمر، وذلك بسبب أن التحضيرات الخاصة بعقود التأجير التمويلى تحتاج إلى فترة زمنية كبيرة، وعلى ذلك فإن ترتيب الشركات فى بعض الفترات لا يكون معبرًا بشكل حقيقى عن موقف الشركة.

وبيّن أن شركته تمتلك فرعين على مستوى الجمهورية، أحدهما فى القاهرة، والآخر بالإسكندرية، وهو يغطى محافظات الوجه البحرى.

وقال إن نشاط التأجير التمويلى يسير بخطى ثابتة فى طريق النمو، حيث يعتبر آلية تمويل مفضّلة لعدد كبير من الشركات الكبيرة المحلية والعالمية العاملة بالسوق المحلية؛ نظرًا لسهولة إجراءات الحصول على التمويل اللازم، بالإضافة إلى المميزات المحاسبية للتأجير التمويلى، والتى تساعد على إظهار المراكز المالية للشركات بصورة جيدة.

وكشف الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بشركة التوفيق للتأجير التمويلى، أن شركته قامت بدراسة إمكانية طرح سندات توريق، حيث تلقّت الشركة 3 عروض من شركات استشارات مالية بهدف إعداد دراسة لتوريق جزء من محفظة الشركة.

وأضاف أن زيادة سعر الفائدة بالسوق فى الوقت الحالى، ستصعّب من إمكانية اللجوء لسندات التوريق.

وأوضح أن الحجم المستهدف لسندات التوريق، حال اللجوء إليها، سيبلغ نحو 600 مليون جنيه.

وأشار فهمى إلى أن أبرز المعوقات التى تواجه نشاط التأجير التمويلى يتعلق بالنواحى المحاسبية والضريبية، مؤكدًا أن التعديلات الجديدة ستؤدى لفصل النواحى المحاسبية والضريبية عن قانون التأجير التمويلى، ما يؤثر إيجابًا على صناعة التأجير التمويلى بصفة عامة.

وطالب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بـ«التوفيق»، بإدخال منتجات جديدة متواجدة عالميًا لسوق التأجير التمويلى، من شأنها زيادة عمق السوق وحجم التمويلات الممنوحة، وأبرزها تفعيل عمل التأجير التشغيلى الذى سيجذب شريحة جديدة من المتعاملين، بالإضافة إلى السماح لشركات التأجير التمويلى بالعمل مع الأفراد دون اقتصار الأمر على الأفراد.

وأكد أن شركته تتعامل مع جميع الشركات المحلية والعالمية الكبرى العاملة بالسوق المحلية، مشيرًا إلى انتقاء ودراسة الشركات بعناية والتى تقوم شركة التوفيق بتمويلها.

وأوضح فهمى أن «التوفيق للتأجير التمويلى» كانت تمتلك شركة التوفيق لتمويل الأصول، المتخصصة فى التأجير التمويلى الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها قررت العام الماضى بيعها بقيمة 20 مليون جنيه.

وأفصح عن اعتزام شركته تدشين قطاع مستقل خاص بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك كبديل عن الشركة سالفة الذكر، مرجّحًا بدء العمل فى القطاع المحتمل عام 2017.

فى سياق متصل أضاف الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بشركة التوفيق للتأجير التمويلى، أن توزيعات أرباح الشركة خلال الـ9 أعوام السابقة- وهى عُمر الشركة- وصلت إلى 205 ملايين جنيه، وهو أعلى من رأس المال المدفوع للشركة، وتسعى الشركة فى الأعوام القليلة المقبلة لزيادة العائد على رأس المال من 15% حاليًا إلى 25%.

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار العاشر
بمبلغ ٦٣٩ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (٣٠)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٣١٠ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق ديسمبر ٢٠١٦
بإجمالي ٣,٨٣٦٩٤ جم للسند
ويتمثل فى ٠,١١٨٠٩ جم عائد الكوبون
٣,٧٠٨٨٥ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثالثة (ج)
بمبلغ ١٠٢ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق أكتوبر ٢٠١٨
بإجمالي ٠,٨١٢٢٢ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٨١٢٢٢ جم عائد الكوبون

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار الحادى عشر
بمبلغ ٢٠١ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (٨)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٨٢ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق فبراير ٢٠١٩
بإجمالي ٥,٢٨٦٠٣ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٢٧٧٠٦ جم عائد الكوبون
٥,١٠٨٩٧ جم استهلاك أصل قيمة السند

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار الثانى عشر
بمبلغ ٨٩٩ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (٢٣)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٤٢٨ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق يوليو ٢٠١٧
بإجمالي ٤,٦٥١٥٤ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٢٧٥٣٩ جم عائد الكوبون
٤,٣٧٦١٥ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثالثة (ج)
بمبلغ ١١٢ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق مايو ٢٠١٩
بإجمالي ٠,٣٧٩٦٧ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٣٧٩٦٧ جم عائد الكوبون

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار الثالث عشر
بمبلغ ٦٠٣ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (١٧)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٢٠١ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق ديسمبر ٢٠١٧
بإجمالي ٥,٢٥٨٢١ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٥٥٦٦٥ جم عائد الكوبون
٤,٨٠١٥٦ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثالثة (ج)
بمبلغ ١٢٠ مليون جنيها مصريا
آخر استحقاق أكتوبر ٢٠١٩
بإجمالي ٠,٨٥٤٢٨ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٨٥٤٢٨ جم عائد الكوبون

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار الرابع عشر
بمبلغ ١٧٣ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (٤)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الأولى (أ)
بمبلغ ٢٥ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق مايو ٢٠١٦
بإجمالي ٤٦,٠٩١٦٢ جم للسند
ويتمثل فى ١,٠٩١٢٢ جم عائد الكوبون ٤٥,٠٠٠٠٠ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٩٦ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق مايو ٢٠١٨
بإجمالي ٢,٦٥٠٣٣ جم للسند
ويتمثل فى ٢,٦٥٠٣٣ جم عائد الكوبون

الشريحة الثالثة (ج)
بمبلغ ٥٢ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق فبراير ٢٠٢٠
بإجمالي ٢,٨٢٤٧٤ جم للسند
ويتمثل فى ٢,٨٢٤٧٤ جم عائد الكوبون

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار الخامس عشر
بمبلغ ٦٢١ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (١١)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الأولى (أ)
بمبلغ ١٨٩ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق يونيو ٢٠١٦
بإجمالي ٨,٥٧٨٧٣ جم للسند
ويتمثل فى ٠,١٢٢١١ جم عائد الكوبون ٨,٤٦٦٦١ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٢١٠ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق يونيو ٢٠١٨
بإجمالي ١,٥٣٦٧٧ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٢٥١٠٠ جم عائد الكوبون ١,٢٨٧٧ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثالثة (ج)
بمبلغ ١٢٢ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق أبريل ٢٠٢٠
بإجمالي ٠,٨٣٣٣٧ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٨٣٣٣٧ جم عائد الكوبون

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

شركة ثروة للتوريق ش.م.م

السادة حاملي سندات الإصدار السادس عشر
بمبلغ ٧٢٣ مليون جنيها مصريا
تحدد صرف الكوبون رقم (٥)
سيتم الصرف اعتبارا من ٢٠١٦/٠٥/٣٠

الشريحة الأولى (أ)
بمبلغ ٢٢٠ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق ديسمبر ٢٠١٦
بإجمالي ٨,٨٢١٠٦ جم للسند
ويتمثل فى ٠,١٨٧٧٣ جم عائد الكوبون ٨,٦٣٣٣٣ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثانية (ب)
بمبلغ ٢٥٥ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق ديسمبر ٢٠١٨
بإجمالي ١,٤٤٥٣٦ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٢٦١٥١ جم عائد الكوبون ١,١٨٨٨٥ جم استهلاك أصل قيمة السند

الشريحة الثالثة (ج)
بمبلغ ١٥٨ مليون جنيها مصريا آخر استحقاق أكتوبر ٢٠٢٠
بإجمالي ٠,٨١٣٧٥ جم للسند
ويتمثل فى ٠,٨١٣٧٥ جم عائد الكوبون

عن طريق شركة
مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى